

تتبع العجائمة: حزم أردني أم تسوية سريعة أسوة بقضية الفتنة

النائب العام يصادق على قرار الظن في قضية إثارة عصيان مسلح



محاكمة تنذر باحتقان عشائري

وفي الوقت ذاته، انتشر فيديو مسجل للعجائمة أثناء وجوده بين جمع من أقاربه، توعد خلاله بمهاجمة عاهل البلاد، حيث قال "لو كنت أملك مسدس.. سأقبل جبينه برصاصة".

وعقب انتهاء الجلسة، اعتذر العجائمة في مكتب رئيس المجلس عما بدر منه، إلا أن زملاء له وقعوا مذكرة لتحويله إلى لجنة تأديبية، لنصل الأزمة إلى تجسيد عضويته ثم فصله.

لأنه خارج عن مضمون الجلسة"، ليرد العجائمة على ذلك بعد أن غادر مكانه قائلاً "طنز (تباً) بمجلس النواب وطن بالنظام الداخلي"، وفق مقطع مصور تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي.

في ظل العدوان الإسرائيلي الأخير، بينما طالبه زملاؤه بإثبات صحة ما يقوله. واعتبر رئيس مجلس النواب عبدالمعمر العودات خلال الجلسة أن "حديث العجائمة يخالف النظام الداخلي؛

يواجه النائب الأردني المفصول أسامة العجائمة قضية عصيان مسلح أمام محكمة أمن الدولة، بعد أن صادق النائب العام على التهمة الخطيرة ضده. وفي بلد تتمتع فيه العشائر بنفوذ كبير قد تكون لنتائج المحاكمة تداعيات على مستوى العلاقة بين المكون العشائري والدولة.

عمان - عادت قضية النائب الأردني المفصول المتهم أسامة العجائمة بتهمة اقتراف أفعال بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة من جديد لتتصدر المشهد، بعد مصادقة النائب العام الأربعاء على التهم الخطيرة الموجهة إليه وعلى رأسها تهديد حياة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني. وبينما يرى مراقبون حزماً من قبل السلطات الأردنية في تتبع ومحاسبة "الجاني" وعدم الدخول في الاعتبارات العشائرية، يقول البعض الآخر إن الاستعجال في بدء المحاكمة يؤشر على تسوية سريعة لل ملف على شاكلة قضية الأمير حمزة أو ما يعرف بقضية الفتنة. وسارعت الأسرة المالكة إلى الملمة قضية الأمير حمزة بإصدار حكم قضائي مستعجل على كل من رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف عبدالرحمن حسن بن زيد أحد أفراد العائلة المالكة، بتهمة "جناية التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم بالملكية" و"جناية القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة".

لائحة الاتهام تشمل تهديد حياة الملك وتصنيع مواد ملتهبة بقصد استخدامها للقيام بأعمال إرهابية وتهم أخرى

وظلت العلاقة بين النظام الأردني والعشائر طوال سنوات إيجابية وقوية، بموجب عقد اجتماعي، لكن منذ سنوات تنسكو العشائر الأردنية من الإقصاء ومحاولات إبعادها عن مراكز صنع القرار. وانخرطت العديد من العشائر الأردنية منذ سنوات في تحركات مطلية تهدف إلى الإصلاح السياسي وإخراج البلاد من حال التردّي الاقتصادي. وفي الحادي والعشرين من مايو الماضي انقطع التيار الكهربائي بشكل تام في عموم الأردن، وأبلغت شركات توزيع الطاقة أن سبب ذلك عطل في شبكة النقل التابعة لشركة الكهرباء الحكومية. وأنداك، قال العجائمة إن انقطاع التيار الكهربائي كان "متعمداً" لمنع مسيرات تضامنية للعشائر مع فلسطين

وفي الثاني عشر من يوليو الماضي قضت محكمة أردنية بسجن المتهمين بالسجن 15 عاماً؛ لإدانتهما بـ"التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم بالملكية" و"القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة" وتجربة الأمير حمزة. وأشارت مصادر سياسية أردنية إلى أن الاستعجال في الحكم في قضية الفتنة التي هزت الملكة يهدد لتسوية سريعة تتمحور حول عفو ملكي مرتقب على المتهمين.

الكوتا النسائية في مجالس المحافظات تثير جدلاً في الأردن

وتراجعت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب التاسع عشر الذي تم انتخابه في 2020 بنسبة وصلت إلى 11.5 في المئة مكتفية بمقاعد الكوتا النسائية التي بلغت 15 مقعداً، بعد أن كانت قد حصلت على 20 مقعداً في مجلس النواب السابق.

وتقول الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، سلمى النمى إن "الإصلاح يجب أن يشمل المؤسسات كافة، بهدف إعادة تصميم برامج تحقق صناعة قيادات حقيقية"، مضافة "ما يزال نامل بقانون انتخاب، بلبي الطموحات". ووجدت النمى إعادة طرح المطالب التي قدمت قبل صدور قانون الانتخاب إعطاء مقاعد مخصصة للمرأة على مستوى الدائرة الانتخابية، ونسب تناقص عادلة ودوائر انتخابية تعطي وزن انتخاب عادل للمرشحات والمترشحات.

إعطاء مقاعد مخصصة للمرأة على مستوى الدوائر الانتخابية. كما طالبين بإيجاد دوائر انتخابية تعطي وزناً انتخابياً عادلاً للمرشحات والمترشحات، قائلات إن ذلك أولى خطوات الإصلاح السياسي المنشود. وانتقدت الناشطات قانون الانتخاب الحالي، الذي بحسبهن لم ينسجم في زيادة نسبة تمثيل النساء المرشحات في البرلمان، ولم يوظف اجتماعياً فرص الفوز لهن بـ"كوتا"، وهو ما تأكد فعلياً في الانتخابات 2020.

عمان - رفض مجلس النواب الأردني الأربعاء، أن تزيد نسبة النساء في مجالس المحافظات عن 25 في المئة، ما أثار جدلاً في ظل الدعوات لإلغاء نظام "الكوتا" الذي يقول معارضوه إنه يميز في ظل مطالبات المرأة الأردنية بالمساواة مع الرجل في الأمور كافة من حقوق وواجبات. وطالبت ناشطات أردنيات بضرورة إيجاد قانون انتخاب عصري يلبي الطموحات، ويعزز المشاركة في الانتخابات، ترشحاً وانتخاباً، ويضمن

إسرائيل مستعدة لخوض عملية عسكرية جديدة في غزة

والشطن - أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت عن استعداده لخوض عملية عسكرية جديدة ضد قطاع غزة حتى لو أدى ذلك إلى سقوط حكومته الائتلافية. وقال بينيت الذي يؤدي زيارة إلى الولايات المتحدة إن "الحصار على غزة سيستمر طالما استمرت حركة حماس في تسليح نفسها وإطلاق الصواريخ على إسرائيل".

وأضاف أنه سيكون على استعداد لخوض حرب أخرى مع حماس حتى لو أوقفه ذلك دعم النواب العرب الأربعة الذين يبقيه دعمهم في السلطة. وكان نواب من القائمة العربية الموحدة برئاسة النائب منصور عباس هدوا بوقف دعم الحكومة في حال شنت حرب جديدة على غزة.

فشل تهجير مطلوبين من قبل النظام السوري في درعا البلد في إنهاء التصعيد في المدينة، يعيد اتفاق درعا إلى المربع الأول

وفي مداخلة خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي شدد المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون الثلاثاء على حاجة البلاد الملحة للمساعدات الإنسانية.

وقال بيدرسون "تجدد دعوتنا كل الأطراف إلى وضع حد نهائي للعنف"، مطالباً بإتاحة دخول المساعدات الإنسانية "فورا وبشكل آمن ومن دون عراقيل إلى كل المناطق المتضررة بما فيها درعا البلد". ومحافظلة درعا هي المنطقة الوحيدة التي لم يخرج منها كل مقاتلي الفصائل المعارضة بعد استعادة قوات النظام السيطرة عليها في يوليو 2018، إذ وضع اتفاق تسوية رعته موسكو حداً للعمليات العسكرية وأبقى وجود مقاتلين معارضين احتفظوا بأسلحة خفية، فيما لم تنتشر قوات النظام في أنحاء المحافظة.

هدنة مفاجئة في درعا تنتهي بتصعيد جديد

ويرى مراقبون أن فشل تهجير مطلوبين للنظام السوري في إنهاء التصعيد يعيد اتفاق درعا إلى المربع الأول. وشهدت مدينة درعا خلال الأسابيع الماضية تصعيداً عسكرياً بين قوات النظام ومجموعات مسلحة محلية، بعد ثلاث سنوات من الهدوء جراء تسوية استثنائية رعتها روسيا. وتفاقمت الأوضاع الإنسانية مع حصار فرضته قوات النظام على درعا البلد، أي الأحياء الجنوبية في المدينة حيث مقاتلون معارضون واقفوا على التسوية مع قوات النظام.

درعا (سوريا) - خرجت دفعة أولى من المقاتلين السوريين المعارضين من درعا مساء الثلاثاء في إطار هدنة مفاجئة تم التوصل إليها بوساطة روسية ترمي إلى وضع حد لأعنف معارك شهدتها المنطقة منذ سنوات، إلا أنه سرعياً ما تم خرقها مع تجدد الاشتباكات في المحافظة. وشهدت مدينة درعا البلد الأربعاء تطورات سريعة، بدأت بهدنة وانتهت بتصعيد عسكري جديد أسفر عن مقتل مدني وجرح آخرين، بعد أن عادت قوات النظام السوري لاستهداف الأحياء السكنية في المدينة المحاصرة بقذائف الهاون.



تصعيد ثم هدنة فتصعيد



نفتالي بينيت

الحصار سيستمر طالما استمرت حماس في تسليح نفسها

والاثنين أفادت هيئة البث الإسرائيلية "مكان" بأن "اعتقاداً يسود في الدوائر الأمنية بأن زعيم حركة حماس قطاع غزة يحيى السنوار على استعداد لخوض جولة أخرى من المواجهة المسلحة مع إسرائيل". وأشارت إلى أن "سبب ذلك يعود إلى تراجع التأييد للحركة في صفوف الأهلالي في القطاع، الذين يعانون أزمة اقتصادية خانقة". والسبب انطلقت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة في سلسلة من العمليات على الحدود مع تل أبيب، أشارت مخاوف من موجة تصعيد تنتهي بمواجهات جديدة.